اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل .. بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة

مهند مصطفى*

تلخيص

طُرح موضوع التبادل السكاني للنقاش العام الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين بكثافة ومن قبل شخصيات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وقد طرحه، في أيلول ٢٠١٠، وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان في خطابه في الأمم المتحدة، وهو أول سياسي يقوم بطرح الموضوع أمام هيئة دولية. ويدور الحديث في الأساس عن تبادل سكان منطقة المثلث وضمها إلى الدولة الفلسطينية وذلك ضمن تسوية الحل النهائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. الادعاء الأساسي لهذه الدراسة هو أن أهداف مشاريع التبادل السكاني المختلفة كانت بالأساس ذات طابع سياسي وتهدف إلى تزويد الجانب الإسرائيلي بحلول احتياطية لحل مسألة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية خلال عملية التسوية، وتطورت مع الوقت وآخذت أبعاداً ديمغرافيةً ضمن النقاش والصراع الداخلي بين الدولة وبين المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل. وذلك يعني من زاوية أخرى أن موضوع ضم المثلث طرح في البداية لحل إشكالية المستوطنات ضمن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي العام، وطرح لاحقاً وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ ضمن محاولات الأغلبية والدولة إدارة وأحياناً حل الصراع مع المجتمع الفلسطيني في الداخل. وتشكل مسألة طرح مشاريع التبادل السكاني من جانب حكومات إسرائيلية أو شخصيات إسرائيلية انحرافاً عن السياسات التهويدية الحيزية التي اتبعتها إسرائيل في الماضي والتي كانت تهدف ـ من جملة ما تهدف ـ إلى منع ضم مناطق عربية داخل

* طالب دكتوراه في مدرسة العلوم السياسية/ جامعة حيفا.

الخط الأخضر إلى الدول العربية المجاورة لها. كما ينطلق البحث من ادعاء أن مشاريع التبادل السكاني هي في جوهرها مشاريع ترانسفيرية وليست مشاريع تدخل في إطار المفاهيم النظرية لفكرة الضم.

مشروع التبادل: بين الضم والترانسفير

قبل البدء بنقاش مشاريع التبادل السكاني لمنطقة المثلث، هناك حاجة إلى نقاش الفروق بين مفهومي الترانسفير (Transfer) والضم (Irredentism)، كما طرحت في الأدبيات النظرية[1]، لأنه يتم استعمال مصطلحات كثيرة وتداولها في التعاطي مع هذه المسألة، فقسم يتعامل مع هذا الموضوع من خلال استعمال مفهوم الترانسفير، وقسم آخر يتعامل معه على أنه ضم، وهناك من يستعمل هذه المصطلحات اعتباطاً دون تفكير في معناها السياسي والأخلاقي، وهناك من يستعملها قصداً لأنه يعي معناها جيداً. القائمة التالية توضح أهم الفروق بين الضم والترانسفير.

يتم التعامل، عادةً، مع مفهوم الضم تعاملاً إيجابياً، حيث يرتبط الضم، على الأغلب، برغبة سكان الإقليم بالانضمام إلى الدولة القومية الأم التي يمكن من خلالها أن يقوم السكان بالتعبير عن هويتهم وتطلعاتهم الثقافية والوطنية. أما مفهوم الترانسفير فيتم تنفيذه قسراً ودون رغبة من سكان الإقليم في ترك مكان إقامتهم. يتم الضم عادةً من خلال تعديلات حدودية حيث يبقى الناس في أراضيهم بينما يكون الترانسفير من خلال تهجير الناس عن أراضيهم، يتم الضم من خلال تبديل المكانة القانونية للسكان كمواطنين للدولة التي يسكنون فيها، بمكانة قانونية بديلة، أي الحصول على مواطنة الدولة القومية الأم. هنالك اختلاف آخر بين حالة الضم وحالة الترانسفير تنبع من الادعاء القائل إنه في حالة الترانسفير فإن الدولة الأم تكون معارضةً لتهجير أبناء من ينتمون إلى هويتها أو أنه يتم الطرد بغياب الدولة الأم. أما في حالة الضم فإن الدولة القومية الأم تكون راغبةً في استقبال وضم سكان الإقليم مع أراضيهم إليها، حيث تعتبر أن مسؤوليتها الأخلاقية والوطنية توجب عليها الاستجابة إلى تطلعات سكان الإقليم الثقافية والوطنية والسياسية.

بعد هذا الطرح للفرق بين مفهومي الضم والترانسفير، يطرح السؤال التالي: أين يقع مشروع التبادل السكاني في المثلث من هذه

جدول (١) يبيّن الفروق بين مفهومي الضم والترانسفير حسب معايير مختارة

	مفهوم الترانسفير	مفهوم الضم
موقف سكان الإقليم	معارضون (يتم قسرياً)	مؤيدون
سكان الأغلبية (خارج الإقليم)	مؤيدون (على الأغلب)	معارضون (على الأغلب)
الدولة الأم	معارضة أو غير موجودة	مؤيدة وداعمة
مستقبل الإقليم	دون الإقليم	مع الإقليم
الأسلوب	تهجير، طرد وتطهير	تعديل حدودي
المواطنة	دون مواطنة	مواطنة بديلة

المعادلة؟ هل هو مشروع ضم أم مشروع ترانسفير؟

الحقيقة أن مشاريع التبادل السكاني التي تطرح إسرائيلياً لمنطقة المثلث في إطار الحل النهائي، قريبة أكثر إلى مفهوم الترانسفير منه إلى مفهوم الضم، طبعاً لا يمكن نعت هذا التبادل بأنه ترانسفيري بمفهومه الكلاسيكي، لأنه ينطلق من مبدأ نقل السكان مع البيوت التي يسكنون فيها، ومع جزء من أراضيهم. بمعنى أنه إذا وضعنا محوراً طرفه الضم والطرف الآخر الترانسفير، فإننا سنجد أن مشروع التبادل السكاني لمنطقة المثلث يقع قريباً من طرف الترانسفير في المحور. فكل شروط الترانسفير متوافرة، وهي: تنفيذ المشروع قسراً دون موافقة السكان، نزع صفة المواطنة عنهم بشكل غير قانوني، وينطلق المشروع من فكرة اقتلاع الناس عن جزء من أراضيهم، خصوصاً أن جزءاً من سكان المثلث هم من المهجرين من قرى فلسطينية مدمرة مثل أم الزينات واللجون وغيرها، حتى أراضي الناس الخاصة التي لا يزالون يقومون بفلاحتها في أراضي الروحة، على سبيل المثال، لم تكون ضمن مشروع التبادل السكاني المقترح بل سيتم إبقاء السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي ونقل أصحابها إلى سيادة أخرى.

إلا أن مشروع التبادل السكاني - إن تم - فيه بعض مميزات الضم، على الرغم من قربه من مفهوم الترانسفير كما ذكرنا سابقاً، وهذه الميزات هي: نقل السكان مع جزء من أراضيهم أي دون تهجيرهم كما حدث في نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، تنطبق فكرة الضم بنقل سكان الإقليم إلى سيادة أخرى وهي السيادة الفلسطينية، وهذا يتطلب موافقة فلسطينية على ذلك، فإذا وافقت القيادة الفلسطينية على مثل هذا المشروع (وهو طبعاً ما تم رفضه تباعاً من القيادة الفلسطينية) فإن ذلك يعزز صفة الضم على هذا المشروع، أما إذا أصرت إسرائيل على ذلك (وهو أمر مستبعد طبعاً) فانه سيحمل ميزةً أخرى من مميزات الترانسفير، لأنه يلغي مواطنة سكان إقليم دون إعطائهم مواطنةً أخرى. في الخلاصة نقول: إن مشاريع التبادل السكاني العديدة التي طرحت في إسرائيل من أطراف وجهات ومؤسسات مختلفة تقترب أكثر في جوهرها من مفهوم الترانسفير وليس من مفهوم الضم.

سياسات التهويد: منع الضم

هدفت السياسات التخطيطية في إسرائيل إلى منع ضم المناطق العربية داخل الخط الأخضر إلى الدول العربية المجاورة، وقبل الشروع في تحليل هذه النتيجة لا بد من التطرق إلى ضم المثلث إلى إسرائيل العام ١٩٤٩.

تم ضم المثلث إلى إسرائيل، في العام ١٩٤٩، ضمن اتفاقية رودوس الموقعة بين الأردن وبين إسرائيل في إطار اتفاقيات وقف إطلاق النار[٢]، وحسب الاتفاقية وتفاهمات الشونة، فقد تم ضم سلسلة من التجمعات العربية من أم الفحم وبناتها في الشمال حتى كفر قاسم في الجنوب إلى إسرائيل، وحصلت إسرائيل على باقة الغربية والطيرة والطيبة وفي المقابل تم استثناء مدينتي طولكرم وقلقيلية[٣]. هنالك تفسيرات كثيرة للدوافع التي أدت إلى اتخاذ الجانبين هذه الخطوة، ولكن هناك

دافعاً أساسياً واحداً لكل طرف من مجموعة من الدوافع الأخرى التي لا يمكن التقليل من شأنها، أما الدافع الأساسي لدى القيادة الإسرائيلية فكان دافعاً إستراتيجياً بالأساس، ويتمثل في الحصول إلى عمق إستراتيجي ومنفذ بري مهم بين الشمال والجنوب وإبعاد الخط الأخضر عن المركز اليهودي المدني من خلال هوامش عربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث وقعت هذه المناطق حتى من الناحية العسكرية تحت حكم عسكري استمر ١٨ عاماً على الرغم من حصول أهالي المثلث على المواطنة الإسرائيلية.

أما الدافع الأساسي لدى القيادة الأردنية فكان الحصول على موافقة إسرائيلية على سيطرة الجيش الأردني على الضفة الغربية وضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، كانت الأردن تعلم أن إسرائيل تشكل التحدي الأساسي لهذه الفكرة، لأنها كانت تعتبر أن المناطق التي كانت تحت سيطرة الجيش الأردني هي المناطق الأهم في الذاكرة اليهودية وعلى رأسها مدينة القدس الشريف والخليل وغيرها. ما يهمنا في هذا السياق هو الإشارة إلى أن فكرة ضم المثلث إلى إسرائيل من الناحية الصهيونية كان غريباً على الممارسات التي قامت بها إسرائيل من تهجير للفلسطينيين قبل ذلك بقليل من ضم المثلث، فإلى جانب ضم المثلث قامت بضم سكانه وإعطائهم المواطنة الإسرائيلية، وهذا يدل على أن العامل الديمغرافي لم يلعب دوراً في اعتبارات ضم المثلث لدى القيادة الإسرائيلية وإنما كان العامل الإستراتيجي هو العامل الحاسم في هذا الموضوع.

أدت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل إلى استقرار إستراتيجي نسبي لإسرائيل استمر عقدين تقريباً، واجهت إسرائيل الكثير من التحديات الداخلية، وكان أهمها تهويد الحيز الفلسطيني الذي سيطرت عليه، وكانت سياسات التهويد ترنو إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها منع ضم هذه المناطق مستقبلاً إلى الدول العربية المجاورة إذا بقيت فارغةً من الوجود اليهودي أو إذا بقيت التجمعات العربية الباقية فيها ذات تواصل إقليمي، لهذا شرعت الدولة بعملية حثيثة لتهويد المكان الفلسطيني وخصوصاً في الجليل والنقب وبقي المثلث متأخراً في هذه السياسات ليس لسبب إلا لأنه لم يكن ضمن الأولويات المتقدمة للسياسات التخطيطية الإسرائيلية.

باشرت الدولة العبرية في بادئ الأمر عمليّة التهويد بأشكال عدة، منها مصادرة واسعة للأراضي الفلسطينية في الدولة العبرية الناشئة، وتمت إقامة أكثر من ٧٠٠ مستوطنة يهوديّة، معظمها في الضواحي، بغية استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية ومن العالم الثالث. ارتكزت هذه الأعمال إلى تهويد الحيّز الجغرافي ومحو الماضي الفلسطينيّ، وإقامة اقتصاد مركزيّ ومنظومات سياسيّة تهمّش وتُضْعف المجتمع الفلسطيني في الداخل، من المهاجرين اليهود الشرقيين والمتديّنين.

هذا وشكلت سياسة تهويد المكان إستراتيجيةً أساسيةً في تقليص الحيز الفلسطيني. في أعقاب الحرب هجّرت الكثير من القرى العربية في الجليل، فمن بين ١٩٠ قرية كانت في الجليل قبل

الحرب، بقيت ٦٦ قرية فقط، تركزت القرى العربية الباقية في الجليل حول الناصرة، وفي مرج سخنين ومنطقة شفا عمرو، وفي الهوامش الغربية للجليل الأعلى. أدى تقليص الوجود العربي في الجليل بعد الحرب إلى بدايات الاستيطان في الجليل وبناء تجمعات يهودية بشكل مكثف. هذا ما يؤكده أرنون سوفير بقوله: «السكان العرب لم يشكلوا في هذه الفترة عائقاً أمام الاستيطان، وذلك بسبب تناقصهم الشديد بعد أحداث ١٩٤٨، والصدمة التي أصابتهم نتيجة الحرب وفرض الحكم العسكري عليهم»[٤]. ولمواجهة الخطر الديمغرافي العربي من جهة، والسيطرة على الحيز الفارغ وتهويده من جهة أخرى، ومنع قيام تواصل إقليمي بين التجمعات العربية يؤدي إلى بروز خطاب يطالب بضم الجليل إلى الدول العربية المجاورة. بادرت الحكومة إلى البدء بمشروع المناطر (متسبيم)، ومعنى كلمة (متسبيه) هو «مكان للمراقبة» يشير إلى أحد أهم أهدافها وهو مراقبة المحيط العربي، حيث هدفت المناطر إلى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض والاحتفاظ بها إلى حين القيام بإنشاء مستوطنة بأعداد كبيرة من السكان، والحد من «غزو» السكان العرب لأراضي الدولة في المنطقة.[٥]

المثلث في السياسات التهويدية: هدف متأخر

كما ذكرنا، تركزت سياسات تهويد المكان حتى الثمانينيات في الجليل والنقب، وبدأ الاهتمام بالمثلث في أواسط الثمانينيات بشكل جدي. كان المثلث لا يزال المنطقة الوحيدة داخل الخط الأخضر التي تحظى بأربع صفات مهمة: أغلبية عربية، تواصل إقليمي وجغرافي بين التجمعات العربية فيه، غياب عمق إستراتيجي يهودي جدي، ملاصقته للخط الأخضر ودون مضايقة تجمعات يهودية جدية له على طول الخط الأخضر كما فعلت إسرائيل في الجليل من خلال بناء سلسلة تجمعات يهودية على الخط الأخضر لمنع ضم الجليل مستقبلاً ولخلق عمق إستراتيجي يهودي.

بدأ هذا الواقع يقلق القيادة الإسرائيلية التي صبّت جهدها الاستيطاني على الضفة الغربية والجليل والنقب ورأت أن الأوان قد آن لتهويد المثلث من خلال كسر التفوق الديمغرافي العربي وتقطيع أوصاله الإقليمية ومحو الخط الأخضر من أجل منع الضم، وجاءت خطة النجوم السبعة لتحقيق هذه الأهداف، لا بل زادت عليها أن خطة النجوم السبعة جاءت، أيضاً، بهدف ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل من خلال إقامة تجمعات يهودية نصفها داخل الخط الأخضر والنصف الثاني خارج الخط الأخضر[٦]. إذن، حتى أواخر الثمانينيات لم يطرح أحد مشروع التبادل السكاني للمثلث بل كان الاقتراح هو تهويد المثلث وحل مشكلة التفوق الديمغرافي العربي فيه من خلال إقامة تجمعات يهودية على أراضيه.

في أواخر الثمانينيات ومع بداية التسعينيات ومع انطلاقة مسيرة التسوية السياسية، توقفت خطة النجوم السبعة، وبدأ الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يعتقد أن المثلث يمكن أن يشكل، بسبب الصفات التي ذكرناها سابقاً، احتياطاً

تفاوضياً مهماً أمام الفلسطينيين فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. كان أول من فكّر بهذه الطريقة الباحث يوسي البر من جامعة تل أبيب في العام ١٩٨٩[٧]. وطرحها في أبحاث لاحقة بالإضافة إلى خبراء إسرائيليين آخرين في الفكر الإستراتيجي أو الجيوإستراتيجي. كان الدافع وراء طرح فكرة التبادل في المثلث خلال التسعينيات، بالأساس، يهدف إلى حل مشكلة الكتل الاستيطانية، وكان الطرح، دائماً، طرحاً إسرائيلياً. كان المثلث بالنسبة إلى المفاوض والمخطط الإستراتيجي الإسرائيلي خلال التسعينيات إحدى الأوراق التفاوضية لحل جانب من جوانب التأزم في المفاوضات مع الفلسطينيين والمتعلقة بالاستيطان، بحيث يأخذ الفلسطينيون منطقة المثلث مقابل ضم إسرائيل الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية. خلاصة القول في هذه النقطة أن العامل الديمغرافي لم يكن حاضراً في فكرة التبادل السكاني عندما ظهرت، وإن كان حاضراً، فلم يكن الدافع المركزي لها.[٨]

بدأ الدافع الديمغرافي يظهر في مشاريع التبادل السكاني بشكل كبير في أعقاب انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، حيث استغل سياسيون وأكاديميون إسرائيليون الجو العدائي ضد المجتمع العربي في الشارع الإسرائيلي لكي ينشروا تخوفاتهم الديمغرافية من العرب، ويعتبر الباحث الإسرائيلي في الجغرافيا السياسية أرنون سوفير، من روّاد هذا التيار الذي يعتبر أن العرب يشكلون خطراً ديمغرافياً على الدولة اليهودية، وقد اقترح سوفير الانفصال عن الأراضي الفلسطينية بما فيها الأحياء العربية في القدس وكذلك الانفصال عن منطقة المثلث التي يشكل سكانها حوالى ٢٥٪ من المجتمع العربي في الداخل[٩].

جدول (٢) قائمة بأسماء القرى والبلدات العربية المقترح نقلها في إطار التبادل السكاني- ٢٠٠٥[١٠]

البلدة	المكانة	عدد السكان
أم الفحم	بلدية	٤١،٠٠٠
سالم، زلفة، مشيرفة، مصمص وبياضة	مجلس محلي «طلعة عارة»	١٢،٠٠٠
عارة – عرعرة	مجلس محلي موحد	١٥،٤٠٠
كفر قرع	مجلس محلي	١٤،١٠٠
باقة الغربية – جت	بلدية موحدة	٣١،٠٠٠
يمة، ابثان، مرجة، بير السكة	مجلس محلي زيمر	٥،١٠٠
برطعة الغربية، عين السهلة، معاوية	مجلس محلي «بسمة عارة»	٧،٥٠٠
ميسر	قرية عربية داخل المجلس الإقليمي اليهودي منشيه	١٥٠٠
مقيبلة، صندلة	قريتان عربيتان داخل المجلس الإقليمي يزراعيل	٤،٤٠٠
الطيبة	بلدية	٣٣،٠٠٠
الطيرة	بلدية	٢٠،٥٠٠
قلنسوة	بلدية	١٧،٠٠٠
جلجولية	مجلس محلي	٧،٥٠٠
كفر برا	مجلس محلي	٢،٥٠٠
كفر قاسم	مجلس محلي	١٧،١٠٠
المجموع		٣٠٠،٠٠٠ نسمة تقريباً

نماذج من المشاريع: تعدد في الدوافع والأهداف والأساليب[11]

طرحت مسألة التبادل السكاني الخاصة بالمثلث لأول مرة في إسرائيل، في حزيران ١٩٦٧، أي بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، وذلك في إطار أحد الاقتراحات التي قدمها الجنرال رحبعام زئيفي، ضمن اقتراحات كثيرة قدمها الجيش للتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد اقترح رحبعام زئيفي إقامة دولة عربية تسمى «دولة إسماعيل» على جزء من الضفة الغربية، وحسب اقتراح زئيفي الأولي الذي قدمه في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٧، اقترح ضم القدس الشرقية وجبل الخليل وغور الأردن واللطرون إلى إسرائيل، أما باقي أراضي الضفة الغربية فتخصص لدولة «إسماعيل». وفي إحدى الخرائط اللاحقة التي عرضها، اقترح ضم غالبية قرى المثلث إلى دولة «إسماعيل»، إلا أنه أشار إلى أن معيقات هذا الضم هي: «تقليل مساحة دولة إسرائيل، الحاجة إلى قبول موافقة سكان المثلث بمثل هذا الضم، التعقيدات التي قد تنجم عن وجود بلدات يهودية في المثلث، تشكل سابقة خطيرة قد تؤدي إلى إثارة شهية العرب في الجليل، لهذا اقترح (زئيفي) عدم نقاش هذا الموضوع في المرحلة الحالية»[12].

رفض اقتراح زئيفي جملةً وتفصيلاً، وذلك بسبب غياب سياسة ضم أراضي عربية إلى دول مجاورة لحل مشكلة العرب في إسرائيل، كما أشرنا سابقاً. وحسب شموئيل طوليدانو الذي شغل منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (داخل إسرائيل)، فقد أشار إلى أنه تم طرح اقتراحات شبيهة باقتراحات زئيفي في جلسات الحكومة، إلا أنها رفضت بشكل قاطع، فلم تنطلق حلول الحكومات الإسرائيلية في قضية التعامل مع العرب من مواطني إسرائيل من خلال سياسات ضم[13].

بعد اقتراح زئيفي، استمرت السياسة الحيزية الإسرائيلية في محاولة تهويد المكان الفلسطيني في الداخل، وكانت تهدف بالأساس إلى بسط السيادة اليهودية في هذه الأماكن من خلال مصادرة الأراضي وإسكان اليهود فيها، ولم يكن في تفكير أحد اقتراح حلول ضم أو ترانسفير لحل مشكلة العرب إلا في بداية عقد التسعينيات.

وظهرت خلال العقدين الماضيين العشرات من الاقتراحات والمشاريع والتصريحات في المجتمع الإسرائيلي من سياسيين وأكاديميين ومراكز أبحاث حول فكرة التبادل السكاني ونقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية، وكان أول من اقترح ضم مناطق عربية داخل الخط إلى مناطق الدولة الفلسطينية كجزء من الحل النهائي، الباحث يوسي البر. ولكن الدافع الأساسي لاقتراح عملية نقل مناطق من المثلث إلى الدولة الفلسطينية، لم يكن لحل المشكلة الديمغرافية الداخلية، أو لحل مسألة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، من خلال ضمها إلى دولة إسرائيل في إطار اتفاقية الحل النهائي، وقد عاد البر وأكد اقتراحه في العام ٢٠٠٣، حيث قال:

«مع تجدد المفاوضات سيبدي الجانب الإسرائيلي ميلاً واضحاً لتعويض فلسطين عن ضم الكتل الاستيطانية بتبادل مناطق على أساس دونم مقابل

دونم على أقل تحديد، على أن تشمل المناطق الواقعة في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر والتي ستنتقل إلى سيادة الدولة الفلسطينية، بعض القرى والبلدات الفلسطينية التي أصرت إسرائيل على ضمها إليها في العام ١٩٤٨»[١٤].

وكما أشرنا سابقاً فقد كان هذا الاقتراح غريباً كونه يتناقض مع السياسة الحيزية للمؤسسة الإسرائيلية، التي حاولت أن تمنع قيام عملية ضم مناطق عربية متاخمة للخط الأخضر إلى المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال نشر السكان اليهود في المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب.

يعتبر الباحث والمحاضر الجغرافي في جامعة حيفا أرنون سوفير، من بين المثابرين لترويج فكرة الخطر الديمغرافي، وكان قدم ورقة إلى رئيس الحكومة الأسبق شارون حول رؤيته لحل الأزمة الديمغرافية، وقد نوقشت هذه الورقة في لجنة الخارجية والأمن وفي مؤتمر هرتسليا للأمن والمناعة الوطنية، ويقترح سوفير في ورقته نقل منطقة المثلث، وشرق القدس إلى السلطة الفلسطينية، ما يؤدي إلى تقليل عدد العرب المسلمين في الدولة بصورة كبيرة، فمن خلال هذه الخطوة تتخلص إسرائيل من (٤٠٠) ألف نسمة (٢١٠ آلاف نسمة في شرقي القدس و١٩٠ ألف نسمة في المثلث) الذين سيصل عددهم إلى (٨٠٠) ألف نسمة في ٢٠٢٠، وبهذه الطريقة يبقى في إسرائيل في العام ٢٠٢٠، ٢٠٠ ألف عربي مسيحي، و١٥٠ ألف درزي، ومليون مسلم، مقابل (٦) ملايين يهودي.[١٥]

وفي مناسبة أخرى، اقترح سوفر في حالة معارضة السكان المحليين فكرة الضم، إقامة غيتوات اجتماعية / اقتصادية حول القرى العربية وإغلاق المنافذ عليها[١٦]. وكان سوفير، قد بعث ورقته حول مستقبل الديمغرافيا في إسرائيل إلى رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون، في آذار ٢٠٠٢، التي كتب فيها: «كل سكان إسرائيل أصبحوا يفهمون أن هناك حلاً واحداً لوقف جارنا المجنون المنتحر، إنه الفصل».[١٧] ولكن سوفير لا يبرر فكرة الفصل التي تشمل شرقي القدس أيضاً بمفاهيم أمنية وإنما بمفاهيم ديمغرافية، فقد جاء في رسالته:

«كان عليك (أي شارون) أن تعلم ذلك منذ أشهر؛ لأن المعطيات الديمغرافية الصعبة، مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية، من المهم أن تتذكر أنه في اليوم نفسه الذي يبذل فيه جيش الدفاع جهوداً وينجح في اغتيال مخرب هنا وهناك، فإنه يولد في أرض إسرائيل الغربية حوالى ٤٠٠ طفل سيتحول قسم منهم إلى مخربين جدد، كل يوم ٤٠٠ طفل جديد! هل تفهم ذلك؟».[١٨]

إن الاهتمام بالديمغرافيا كان في رأس سلم أولويات الفصل في مشروع أرنون سوفير لدرجة أن ريتشارد هاريس، مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية، سأل سوفير، أي نسبة من مشروعه للفصل ترتكز إلى الأمن، وما هي النسبة التي ترتكز إلى الديمغرافيا؟، فأجابه سوفير: «١٠٠٪ ديمغرافيا».[١٩]

إن سوفير هو عينة صغيرة لتصريحات كثيرة لا تعد حول الترانسفير ونقل تجمعات عربية من إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية في إطار حل المشكلة الديمغرافية وذلك للمحافظة على الأكثرية

اليهودية، وكان من بين الشخصيات المركزية من الذين أيدوا الفكرة رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، فقد طرح رؤيته خلال مقابلة أجراها معه المؤرخ بيني مورس في مجلة (NEW YORK REVIEW OF BOOKS) في عدد أيار (٢٠٠٢)، وصرح باراك خلال المقابلة بأنه مستعد لنقل مناطق في المثلث إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل.[٢٠] أما التصريح الأخير الصادر عن شخصية رسمية ذات مكانة في إسرائيل، فكان تصريح وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة ورئيسة حزب (كاديما) حالياً «تسيفي ليفني» عندما قالت: «إن إقامة الدولة الفلسطينية يعتبر حلاً قومياً لمواطني إسرائيل العرب أيضاً».[٢١] وجاء تعقيب ليفني بعد قرار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والذي دعت فيه القيادة الفلسطينية إلى عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

يتجلى الطابع الإثني في هذه الحالة في كون الدولة اليهودية غير محايدة في خطاب الترانسفير والضم، بل هي شريكة بسبب كونها دولةً يهوديةً، فقد تمت إعادة إحياء عمل «مجلس الديمغرافيا» من جديد وذلك لمعالجة التزايد السكاني في المجتمع الفلسطيني.

وقد أثارت فكرة نقل المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية خيال الكثيرين من اليهود، وازداد المتحمسون لها والداعون إلى تنفيذها في إطار الحل النهائي، وذلك لتحقيق عدة أهداف بضربة واحدة ومنها:

أولاً ـ تقليل عدد السكان العرب؛ وبالتالي التقليل من إمكانية تأثيرهم السياسي في المستقبل، ثانياً ـ حل مشكلة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية من خلال مبادلتها بمناطق عربية داخل الخط الأخضر، الأمر الذي سيسهل الطريق للوصول إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكان الوزير السابق أفرايم سنيه، من حزب العمل، قد طرح فكرة التبادل السكاني. واقترح سنيه من مجمل اقتراحاته لحل المشكلة الفلسطينية، تجميع المستوطنين في كتل استيطانية مساحتها ٤٪-٥٪ من مساحة الضفة (غوش عتسيون، معاليه أدوميم وأريئيل)، وضمها إلى إسرائيل، مقابل ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية.

لم يطرح سنيه في مشروعه خرائط واضحة ومفصلة حول الضم إلى المناطق الفلسطينية، بل اكتفى بالعمومية والغموض والحذر، وهذه بعض الأسئلة التي وجهت إلى الوزير حول موضوع مستقبل العرب في المثلث:

الصحافي: لماذا على عرب إسرائيل الموافقة على هذا المشروع؟

سنيه: كل العملية غير سهلة، سيكون على يهود إسرائيليين ترك بيوتهم، ربما يكون هناك أناس يضطرون إلى تغيير مواطنهم، لكنا علينا الذهاب إلى حل طبيعي. . . .

الصحافي: قرى المثلث عبء حسب رأيك؟

سنيه: لا أريد الإجابة عن هذا، سيأتي وقت الخرائط.

الصحافي: هل مشروعك جاء ليحل المشكلة الديمغرافية؟

سنيه: أترك هذه النقطة الآن.

الصحافي: إن عرب إسرائيل لن يقبلوا هذا

المشروع، الذي يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية؟

سنيه: عدد عرب إسرائيل هو مليون، وأغلبيتهم لا يعيشون في المناطق التي يدور الحديث عنها.

الصحافي: أنت تريد سلخهم عنا!.

سنيه: لا أريد سلخهم، أريد أن أجد حلاً.[٢٢]

ومن بين الذين تحمسوا لفكرة التبادل السكاني في المثلث عضو مركز الليكود، ورئيس بلدية هرتسليا سابقاً، إيلي لنداو، وإذا كان أفرايم سنيه قد طرح فكرته ضمن تصوّر مدروس للحل النهائي، فإن لنداو طرحه ضمن خطاب شعبوي هدفه بالأساس إحراج الجماهير العربية وابتزازها سياسياً. وترتكز فكرة لنداو على ضم الطيبة، وقلنسوة، وأم الفحم وباقي مناطق المثلث للدولة الفلسطينية مقابل ضم مدينة «أريئيل» إلى حدود دولة إسرائيل.

لم يبق هاجس الضم والفصل والديمغرافيا حكراً على أشخاص معينين، بل قامت مجموعات عمل بترسيم حدود الفصل بما يتلاءم مع العامل الديمغرافي أكثر من العامل الأمني. ففي العام ٢٠٠٤ قامت مجموعة من الباحثين في علم الديمغرافيا والجغرافيا وبعض المستوطنين بالاجتماع في معهد (فان لير) برئاسة د. شمشون تسلينكر والمحامي غدعون سار والجنرال المتقاعد أوري ساغي، وقاموا بعملية ترسيم سيناريوهات مختلفة لحدود الفصل، للوصول إلى الحدود الصالحة أكثر والتي تضمن وجود أغلبية ٨٠٪ يهود و٢٠٪ عرب، فكل دونم يتم ضمه إلى إسرائيل عليه أن يشتمل على معادلة ٨ : ٢ لصالح اليهود. وعلى ضوء ذلك انتقدت هذه المجموعة خطة الفصل الحالي التي تضم بعض القرى الفلسطينية في شمال المثلث.

ومن بين مراكز الأبحاث المعروفة في إسرائيل التي ناقشت هذا الموضوع، مركز هرتسليا، وفيه عقدت، أكثر من مرة، اجتماعات لمجموعات بحثية أكاديمية وأمنية مرموقة لبحث القضية الديمغرافية في إسرائيل، وقد ناقشت هذه المجموعات بشكل مباشر سيناريو ضم مدينة أم الفحم للدولة الفلسطينية.

وكان ممن طرح الفكرة، أيضاً، مستشار نتنياهو الحالي عوزي أراد، والذي قال: «أنا أؤيد مد الخط الحدودي مستقبلاً غرب قرى المثلث في إطار اتفاقية». وفي مقال نشره في صحيفة (هآرتس) (١٦\٢\٢٠٠٥) قال أراد: «المشاعر الوطنية الفلسطينية التي تبرز في المثلث على وجه الخصوص، تسوّغ ضم هذه المنطقة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، هناك سيتمكن هؤلاء من ممارسة حقهم في تقرير المصير، لا كأبناء أقلية، بل كمواطنين داخل كيان عربي ديمقراطي».

وكان عالم الديمغرافيا اليهودي البروفيسور سيرجيو ديلا فيرغولا قد أبدى تأييده لفكرة التبادل السكاني حيث قال: «سيصل الوضع الذي يشكل فيه اليهود أغلبية في أرض إسرائيل إلى نهايته نحو العام ٢٠١٠، يترتب على ذلك وجوب تقسيم البلاد على أساس ديمغرافي إثني مع تبادل مناطق مأهولة: يستلم الفلسطينيون قرى المثلث مقابل المستوطنات القريبة من القدس والمستوطنات غرب السامرة. معاليه أدوميم مقابل أم الفحم».[٢٣]

يعتبر حزب (يسرائيل بيتينو)، برئاسة ليبرمان،

المروّج الأساسي في الوقت الحالي لفكرة التبادل السكاني. يستند برنامج هذا الحزب إلى فكرتين أساسيتين، الأولى «دون ولاء؛ لا توجد مواطنة»، الثانية، الفصل بين الشعبين هو الحل المثالي للصراع، وجزء من هذا الفصل يجب أن يتم، أيضاً، من خلال تبادل سكاني يشمل مناطق عربية داخل الخط الأخضر، وقد طرح ليبرمان فكرته هذه وفكرة حزبه على منصة الأمم المتحدة في تشرين الأول ٢٠١٠.

وبعيداً عن مواقف الأحزاب السياسية المستندة إلى الخلفيات الأيديولوجية الفكرية، تحظى فكرة ضم المثلث إلى السلطة الفلسطينية، بشعبية وتأييد واسعين في صفوف المجتمع اليهودي، فقد كشف استطلاع قام به الباحثان (بيرس وياعر) ضمن مشروعهما الاستطلاعي (مقياس السلام)، عن أن ٥٢٪ من اليهود يؤيدون تبادلاً جغرافياً في إطار الحل النهائي مقابل رفض غالبية العرب في منطقة المثلث مثل هذا الإجراء، ويرفض هذه الفكرة ٣٧٪ من اليهود مقابل ٦٢٪ من العرب.[٢٤]

جدول (٣) مواقف الأحزاب والمواطنين في إسرائيل من التبادل وفق استطلاع (بيرس وياعر)

	حزب العمل	ميرتس	الأحزاب الدينية	الليكود	اليهود	العرب
مع تبادل جغرافي	٦٥٪	٦١٪	٥٣٪	٤٧٪	٥٢٪	٢٠٪
ضد تبادل جغرافي	٣٥٪	٣٩٪	٤٧٪	٥٣٪	٣٧٪	٦٢٪
لا أعرف	–	–	–	–	١١٪	١٨٪

وما يفسر هذه النتائج مجموعة استطلاعات قامت بها جامعة (بار إيلان) في فترات مختلفة حول نظرة المجتمع الإسرائيلي إلى قيم أساسية مثل السلام، الديمقراطية والدولة اليهودية، وقد تم التوصل إلى نتائج تفيد بأنه في فترات مختلفة شكلت قيمة الدولة اليهودية أهم وأعلى قيمة بين هذه القيم، كما تشير إلى قبول جماهيري إسرائيلي كبير لفكرة التبادل السكاني.

وتشير الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة إلى أن الثقافة المهيمنة عليه هي ثقافة غير ديمقراطية، ثقافة تستند إلى تمجيد والبحث عن قائد متسلط قوي، وذلك كتعويض عن عجز الإطار القانوني والسياسي القائم عن حل مشاكله، وتأييد هجرة الفلسطينيين وطردهم في إسرائيل وسلب حقوقهم. في البحث الذي أجراه مركز «يافة» للدراسات الإستراتيجية في العام ٢٠٠٢ تبيّن أن حوالى ٣٠٪ من اليهود يؤيدون طرد العرب في إسرائيل، و٦٠٪ يؤيدون انتهاج الحكومة سياسة تشجيع هجرة العرب، و٦١٪ يعتبرون العرب خطراً أمنياً.[٢٥]

في تقرير مقياس الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٣ الذي ينشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، المعهد الذي يشرف على صياغة دستور لإسرائيل يكرس فيه يهوديتها، يظهر أن ٥٣٪ من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب، و٥٧٪ يؤيدون تبني سياسات رسمية تشجع العرب على الهجرة. في مقياس العام ٢٠٠٤ الذي أجري بين أبناء الشبيبة، أشار ٦٠٪ منهم إلى «تشوقهم» إلى قائد قوي كبديل للإطار القانوني القائم. ويصل هذا «الشوق» إلى ٥٨٪ بين الكبار. وفي مقياس

العام ٢٠٠٦ أشار ٦١٪ من أبناء الشبيبة إلى أن قدرة قائد قوي على حل المشاكل هي أكبر وأنجع من القنوات السياسية والحكومية الموجودة.[٢٦]

في مقياس العلاقات اليهودية العربية للعام ٢٠٠٦ الذي يشرف عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة، أشار ٨٠٪ من اليهود إلى أنه يجب أن تكون هناك غالبية يهودية في تحديد القرارات المصيرية للدولة، وليست غالبية المواطنين. في مقياس العام ٢٠٠٧ أيد ثلث اليهود تقريباً نزع حق العرب في التصويت، أما ٣٧٪ فأيدوا تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة.[٢٧]

وفي بحث شامل حول التطرف السياسي قام به مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، فقد أشار ٦٣٪ من اليهود إلى أن على الدولة تشجيع هجرة العرب، كما أشار ٥٥٪ إلى أن العرب يشكلون تهديداً أمنياً للدولة، وأيّد ٤٥٪ نزع حق العرب في التصويت أو الترشح للانتخابات، وأشار ٢٥٪ إلى أنه لو تنافست حركة (كاخ) في الانتخابات فسيفحصون إمكانية التصويت لها.[٢٨]

نقاش

ما يميز العقدين الأخيرين من تجربة الفلسطينيين في إسرائيل هو النقاش إلى حد الصراع بين الأقلية والأغلبية على شكل نظام الحكم في إسرائيل وجوهره، فقد استحوذ هذا الموضوع على الأجندة السياسية لدى الطرفين، وخصوصاً لدى الطرف اليهودي كرد فعل على تحولات سياسية وفكرية في معادلات الصراع الداخلية والخارجية، وقد حاولت نخب الأغلبية الادعاء بأنه يمكن تعريف إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية» دون أن يمس ذلك ديمقراطيتها[٢٩]، ومارست الدولة في العقد الأخير حملةً تشريعيةً حثيثةً تهدف من خلالها إلى تعميق هوية الدولة اليهودية من خلال سن قوانين في هذا الصدد[٣٠]. في المقابل اعتبر الفلسطينيون في الداخل أن هناك تناقضاً بنيوياً وجوهرياً بين الطابع اليهودي للدولة والطابع الديمقراطي؛ ما يحوّل إسرائيل إلى دولة ذات نظام غير ديمقراطي.[٣١] وقد انصبّت غالبية الجهود السياسية والفكرية العربية في الداخل خلال العقدين الأخيرين على الكشف عن التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الادعاء بديمقراطيتها، وأصبح مطلب إلغاء الطابع اليهودي للدولة مطلب النخب الفلسطينية والجمهور الفلسطيني في الداخل، إلى درجة أن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوفال ديسكن، اعتبر هذه المطلب خطراً إستراتيجياً على الدولة، مشدداً على أن (الشاباك) سيحبط كل محاولة لتغيير الطابع اليهودي للدولة حتى لو كانت بأدوات ديمقراطية.[٣٢]

برز التشديد على يهودية الدولة بعد انتفاضة الأقصى من خلال خطابات سياسية عديدة، إلا أن الخطاب الأكثر أهميةً كان الخطاب الديمغرافي، وعلى الرغم من أننا ندّعي أن خطاب الخطر الديمغرافي في داخل الخط الأخضر هو خطاب وهمي ويتم تضخيمه بهدف الابتزاز السياسي، فإنه خطاب استحوذ على عقول الجمهور الإسرائيلي ووعي قادتهم الذين يستغلون الخوف من هذا الخطر لابتزاز العرب سياسياً. يدعي هذا

التيار أن الديمقراطية تسمح «للأعداء من الداخل» باستغلالها ضد يهودية الدولة، لذلك هناك حاجة دائمة إلى تقليص مساحة الديمقراطية وتوسيع الطابع اليهودي للدولة، وربط المواطنة باستحقاقات معينة. لدرجة أن بعض الباحثين الإسرائيليين تعامل بشكل واضح مع الفلسطينيين في إسرائيل كتهديد والبعض اقترح، مثل (شيفطان)، الخروج من التعامل مع مسألة العرب في إسرائيل من خلال مفاهيم «البحث عن حلول»، إلى مفاهيم «مراقبة الأضرار وتقليصها» في التعامل مع هذه المسألة، ويؤكد توجه (شيفطان) كاتب مثل (شبرنتسيك)، وهو متخصص في اليمين المتطرف والعنف، ويقترح عدم حل «مشكلة» العرب في إسرائيل، بل «إدارة» هذه المشكلة من خلال سياسات ديمغرافية، تشريعية ومدنية. أما (رفائيلي) فإنه يعتبر بشكل صريح أن العرب في إسرائيل هم عدو وتهديد إستراتيجي للدولة اليهودية. أما (سوفير) فيتعامل مع المجتمع العربي كتهديد سكاني وقنبلة ديمغرافية موقوتة. [٣٣]

شهد العقد الأخير بروز برامج سياسية سبقتها تصريحات سياسية مكثفة حول فكرة التبادل السكاني أو الضم بين مناطق فلسطينية في إسرائيل وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية كجزء من الحل النهائي والتسوية. ويدور الحديث في العادة عن ضم مناطق من منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية. [٣٤] وذلك للتخلص من أعداد كبيرة من العرب في إطار «الخطر الديمغرافي» الذي أصبح هاجساً سياسياً في إسرائيل. [٣٥] وقد تحولت هذه التصريحات إلى برامج سياسية لأحزاب إسرائيلية، مثل حزب (يسرائيل بيتينو) والذي كان جزءاً من الائتلاف الحكومي لفترة قصيرة في حكومة أولمرت، ومركباً أساسياً في حكومة نتنياهو الحالية، وقد صرح داني أيالون نائب وزير الخارجية وعضو الحزب بأن حزبه لا يزال متمسكاً بفكرة نقل المثلث إلى المناطق الفلسطينية في إطار خطة الحزب للفصل بين الشعبين.

واضح من خلال استعراض هذه النماذج من الاقتراحات والتصريحات والمشاريع أنها ليست واحدة في توجهاتها وأساليبها وحتى أهدافها، بعض المشاريع تقترح نقل بلدات محددة كمدينة أم الفحم وليس كل منطقة المثلث، والبعض الآخر يقترح نقل منطقة وادي عارة واقتراحات أخرى تذهب إلى نقل كل المنطقة التي ضمت إلى إسرائيل العام ١٩٤٩. وتختلف، أيضاً، من حيث الأسلوب، فالبعض يقترح أن تتم عملية التبادل من خلال الاتفاق مع الجانب الفلسطيني ودون ذلك لا يمكن الحديث عن نقل السكان، والبعض الآخر يتحدث عن نقل قسري وحتى أحادي الجانب حتى دون موافقة الطرف الفلسطيني، وهناك اقتراح يتحدث عن إقامة كنتونات في المثلث. كما أن دوافع المشاريع مختلفة، فهناك الدافع السياسي الذي يتمثل في حل مشكلة الكتل الاستيطانية في مفاوضات الحل النهائي دون الالتفات إلى الجانب الديمغرافي، وهنالك العامل الديمغرافي الذي يريد من عملية النقل تقليص عدد العرب في الدولة اليهودية، وهناك دافع الابتزاز السياسي والذي يهدف إلى ابتزاز العرب سياسياً لجعلهم يقدمون تنازلات سياسية وخطابات اعتذارية للبقاء في

المواطنة الإسرائيلية أو إشعارهم أن مواطنتهم مشروطة. وهناك من يريد تقليل التأثير السياسي للعرب في الانتخابات والتأثير على قرارات الدولة اليهودية، حتى لو أدى الأمر إلى ممارسة ترانسفير لهم في إطار التبادل السكاني.

الخاتمة والتوصيات

على كل حال، فإن الاستنتاج الأساسي بالنسبة إلى المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، هو أن أحد أهم أساليب مناهضة يهودية الدولة هو معارضة مشاريع التبادل السكاني ونقل مناطق عربية إلى الدولة الفلسطينية العتيدة، كما على القيادة الوطنية الفلسطينية في السلطة الفلسطينية رفض التبادل رفضاً قاطعاً، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً ـ مشروع التبادل السكاني ليس مشروعاً وطنياً فلسطينياً، بل هو مشروع قومي إسرائيلي، طروحاته ودوافعه إسرائيلية، لم ينتج المشروع عن قرار توصل إليه المجتمع الفلسطيني في الداخل يعبر فيه عن رغبته في التبادل السكاني، ولا عن قرار توصلت إليه القيادة الوطنية الفلسطينية في الخارج في إطار رؤيتها للحل النهائي، بل إن المشروع هو نتاج نقاش إسرائيلي يهودي داخلي يتم التفكير بفرضه على المجتمع الفلسطيني لتحقيق أهداف قومية إسرائيلية يهودية، وليس بهدف تحقيق حق التقرير المصير والهوية الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، وكأن مفهوم حق تقرير المصير بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني في الداخل ينحصر في الانضمام إلى الدولة الفلسطينية، هناك أشكال أخرى من حق تقرير المصير للأقليات القومية مثل الحصول على الحقوق الجماعية والإدارة الثقافية وغيرها.

ثانياً ـ مشروع التبادل السكاني لمناطق المثلث هو مشروع شبه ترانسفيري، وليس ضماً، فالضم يوحي أن هناك رغبةً لدى سكان الأقلية العربية بالانضمام إلى الدولة الفلسطينية، ومعارضة من قبل الأغلبية، وأن هذا التبادل سيعيد الحقوق القومية والسياسية لسكان الأقلية، وهذا طبعاً غير صحيح وغير وارد وليس من أهداف نقل سكان المثلث، بل على العكس من ذلك، فإن نقل سكان المثلث يعبّر عن حالة ترانسفير حتى لو كان النقل مع جزء من أراضيهم، لأنهم سيخسرون باقي أراضيهم سواء الخاصة أو تلك الأراضي في القرى المهجرة التي هجروا منها العام ١٩٤٨ قبل لجوئهم إلى منطقة المثلث.

ثالثاً ـ يهدف مشروع التبادل السكاني إلى حل مشكلة الكتل الاستيطانية، وهي كتل غير شرعية في القانون الدولي وفي المشروع الوطني الفلسطيني، وفيه مقايضة غير أخلاقية بين سكان شرعيين وأصليين وبين مستوطنين غير شرعيين ومحتلين.

رابعاً ـ مشاريع التبادل السكاني ستفاقم أزمة العرب في الداخل، فهي ستحل مشكلة إسرائيل الاستيطانية وفي الوقت نفسه ستخلق واقعاً سياسياً غير عادل، فمن جهة لن يتمكن سكان المثلث من الاستمرار في النضال من أجل العودة إلى قراهم المهجرة أو استعادة أراضيهم

المصادرة التي ستبقى داخل حدود الدولة اليهودية، حيث إن انضمامهم يعني التنازل عن هذا الحق المشروع، لأنه إن نفذ فلا بد أنه سيتم تنفيذه ضمن إطار الحل النهائي للصراع، وتحديد الحدود النهائية بين الكيانين السياسيين.

خامساً ـ مشروع نقل المثلث هو مشروع ينسجم مع مشروع الدولة اليهودية، بمعنى أن معارضة الضم هي جزء من معارضة الطابع اليهودي للدولة. ومعارضة الضم يجب أن تكون من طرفي المعادلة الفلسطينية، من طرف القيادات والجمهور الفلسطيني في إسرائيل، ومن طرف القيادة والجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية. لأن الضم يعني تكريس واقع الاستيطان في الضفة الغربية من جهة، وإضعاف الوجود الفلسطيني في إسرائيل من جهة أخرى.

المصادر

- أرييلي، شاؤول وآخرون، ٢٠٠٦. الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، القدس، (بالعبرية).
- خمايسي، راسم، ١٩٩٩. «خيار الانفصال: ضم أو ترانسفير لعرب إسرائيل ومعنى ذلك». في: اوستسكي-لازر، سارة وآخرون (محررون)، ٧ طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في إسرائيل، مركز دراسة السلام، جفعات حبيبة، ص-ص: ١٥٥-٢٠٠. (بالعبرية).
- دار الشرارة، ١٩٩٣. خطة النجوم السبع، دار الشرارة، القدس
- رفائيلي، يسرائيل، ٢٠٠٢. العرب في إسرائيل: معنا أم ضدنا؟، مركز تريبل للسياسات، أرئيل، (بالعبرية).
- سوفير، أرنون، ٢٠٠٣. إسرائيل: الديمغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠: المخاطر والإمكانيات، جامعة حيفا، حيفا. (بالعبرية).
- شبرنتسيك، اهود، ٢٠٠٣. مسألة العرب في إسرائيل: من حل المشكلة إلى إدارتها، مركز هرتسليا متعدد المجالات، هرتسيليا، (بالعبرية).
- شيفطان، دان، ٢٠٠١. «العلاقات اليهودية - العربية: من وهم «الحل» إلى مراقبة الأضرار». مجلة نظرات في الأمن القومي، العدد الأول. ص: ٦٣-١٢٨، (بالعبرية).
- عقل، محمد، ١٩٩٩. المفصل في وادي عارة، مطبعة الشرق العربية، القدس.
- غانم، أسعد ومصطفى، مهند، ٢٠٠٩. الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
- غبيزون، روت، ١٩٩٩. إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: التوترات والآمال، منشورات الكيبوتس الموحد، تل أبيب، (بالعبرية).
- غور، تيدروبرت، ١٩٩٥. أقليات في خطر. ت: مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي. القاهرة: مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مصطفى، مهند، ٢٠١٠. «مشاريع التبادل السكاني والدولة اليهودية». في: مجموعة مؤلفين. يهودية الدولة والداخل الفلسطيني. مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص: ١٤-٣٣.
- مصطفى، مهند، ٢٠٠٩. «الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الإثني لـ «يهودية الدولة»، قضايا إسرائيلية، ٣٣، ٢٠-٣٠.
- مصطفى، مهند، ٢٠٠٤. «ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات». مجلة شؤون دولية، العدد الرابع. ص: ٥ - ٢٣.
- مصطفى، مهند وصبحي، محمد، ٢٠٠٥. هدم البيوت العربية في إسرائيل، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.
- يعكبسون، الكسندر وروبنشتاين، أمنون، ٢٠٠٣. إسرائيل وأمم العالم: الدولة القومية اليهودية وحقوق الإنسان، منشورات شوكن، القدس، (بالعبرية).

- ALPHER, J., 1989.The west bank and Gaza: Israel's Option of peace, Gaffe Center for strategic Studies, Tel Aviv University, Tel Aviv.
- GHANEM, As'ad, 2001a, "Ethno Political Conflicts and Solutions in the End of the 20th Century", Encyclopedia of Nationalism,vol1.
- GHANEM, As'ad, 2001b. The Palestinian Arab Minority In Israel, 1948-200: A Political Study, State University of New York press.
- GHANEM, As'ad, 1998. "State and minority in Israel: the case of the ethnic state and the predicament of its minority". Ethnic and Racial Studies 21(3), pp: 428-448.

الهوامش

١ . للتعمق أكثر في هذا النقاش يمكن مراجعة راسم خمايسي، ١٩٩٩ وأيضاً تيد روبرت غور، ١٩٩٥ .

٢ . وصل عدد سكان المثلث عشية ضمهم إلى الدولة اليهودية الجديدة حوالى ثلاثين ألفاً، من بين ١٥٦ ألف فلسطيني تحولوا إلى مواطنين في دولة إسرائيل .

٣ . للمزيد من التفاصيل حول تاريخ منطقة المثلث والصراع عليها حتى العام ١٩٤٨، انظر : محمد عقل، ١٩٩٩ .

٤ . مصطفى وصبحي، ٢٠٠٥، ص : ١٢ .

٥ . مقتبس من غانم ومصطفى، ٢٠٠٩ .

٦ . للاستزادة حول خطة النجوم السبعة انظر : دار الشرارة، ١٩٩٣ . .

٧ . Alpher، J . 1989

٨ . مصطفى، ٢٠٠٤ .

٩ . أرنون سوفير، ٢٠٠٣

١٠ . أرييلي وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٦٣

١١ . ملخصات لنماذج مختارة من المشاريع مأخوذة من : مصطفى، 2004 & 2010 وأيضاً من شاؤول أرييلي وآخرين، ٢٠٠٦

١٢ . نشرت تفاصيل خطة زئيفي حول إقامة "دولة إسماعيل" لأول مرة في ملحق (هآرتس) ليوم الجمعة ١٥\١٠\٢٠١٠ . ص : ١٨-٢١ .

١٣ . ملحق (هآرتس)، ١٥\١٠\٢٠١٠ . ص : ٢٢ .

١٤ . Alpher، 1989 .

١٥ . سوفير، ٢٠٠٣ .

١٦ . مقابلة أجرتها صحيفة (بساك زمان) "صحيفة منظمة الطلاب في جامعة حيفا" مع أرنون سوفير (١٧/ ١٢/ ٢٠٠١) .

١٧ . (هآرتس)، ٢٨\٦\٢٠٠٢، ب٥ .

١٨ . المصدر السابق .

١٩ . المصدر السابق .

٢٠ . فصل المقال، ٣١\٥\٢٠٠٢) .

٢١ . (هآرتس)، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٧، ٣

٢٢ . ملحق صحيفة (يديعوت أحرونوت) ٢٢\٣\٢٠٠٢ .

٢٣ . (هآرتس)، ٣٠\٧\٢٠٠٧، ص ب٢ .

٢٤ . مصطفى، ٢٠٠٤

٢٥ . مهند مصطفى، "الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الإثني لـ "يهودية الدولة" ، قضايا إسرائيلية، ٣٣، ٢٠٠٩، ٢١ .

٢٦ . المصدر السابق، ص : ٢١

٢٧ . المصدر السابق، ص : ٢١-٢٢ .

٢٨ . المصدر السابق، ص : ٢٢ .

٢٩ . مثلاً غبيزون، ١٩٩٩، يعكبسون وروبنشتاين، ٢٠٠٣ .

٣٠ . قام الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول ٢٠١٠ بإقرار تعديل قانون المواطنة، وبموجبه على كل من يطلب التجنس من غير اليهود أن يقسم الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية .

٣١ . Ghanem، 2001b، 2001a، 1998

٣٢ . (هآرتس)، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧ .

٣٣ . شيفطان، ٢٠٠١، شبرنتسيك، ٢٠٠٣، رفائيلي، ٢٠٠٢، سوفير، ٢٠٠٣ .

٣٤ . انظر اريبلي، ٢٠٠٦ .

٣٥ . سوفير، ٢٠٠٣ .